جـــامعة القاهـــــرة
كليـــة الحـــقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة

الاحتساب
على ذوي الجاه والسلطان
دراسة مقارنة

رسالة دكتوراه

مقدمة

من

محمد فريد عبد الخالق

إشراف

أ.د يوسف قاسم
أستاذ الشريعة ــ كلية الحقوق ــ جامعة القاهرة

2009م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أقدم خالص شكري وصادق امتناني إلي الأخ الأستاذ الدكتور: يوسف قاسم أستاذ الشريعة الإسلامية والمشرف على هذه الرسالة؛ لما أحاطني به من رعاية وحسن تقدير لموضوع الرسالة، ووجدت فيه سمت العلماء الأجلاء، فلم يبخل علي بوقت أو جهد، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أسجل شكري وتقديري للأخ الأستاذ الدكتور: محمد نجيب عوضين أستاذ الشريعة الإسلامية ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة، والأخ الأستاذ الدكتور: محمد سليم العوا المفكر الإسلامي؛ لما لهما من دور كبير فى مناقشة هذه الرسالة.

كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذين الجليلين الأخ الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد، والأخ الأستاذ الدكتور علي الغتيت على ما حظينا منهما من حسن الرعاية، والمشورة العلمية النافعة طوال فترة إعداد الرسالة، كما أتوجه بالشكر لكل من ساهم بجهد مشكور في إنجاز الرسالة في مراحلها المختلفة.

وأسأل الله عز وجل أن يجازيهم خيراً، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم والله على كل شيء قدير إنه ولي ذلك والموفق إلي سواء السبيل.

إهداء

إلى زوجتي الغالية الفاضلة التي سبقتني إلى لقاء ربها رحمها الله وجمع بيننا في جنته.

فطالما حضتني إلى إنجاز هذه الرسالة، إيماناً منها بنفع موضوعها لأمة الإسلام، وجدواها في تحقيق ما نصبوا إليه من تغيير وإصلاح في كافة وجوه الحياة عامة، والإصلاح السياسي خاصة، ووعيها بآثارها المرجوة في إحياء الأمة، أفراداً وجماعات، وأنظمة حكم، فكراً وحركة.

بإهدائها هذا الجهد المتواضع عرفاناً مني بفضلها فيه وفي غيره ودعاء لها بحسن الجزاء عند ربها، وسؤاله تعالى أن يجمع بيننا فى خلد جنته.

وإهداء

إلى أمتنا العربية والإسلامية في عصر التحديات المصيرية التي تواجهها في مختلف وجوه الحياه المعاصرة التي تتطلب الاستمساك بهويتها العقدية والثقافية والحضارية، وتعزيز استقلالها، ووحدتها وأمنها الواحد، وقوتها، وتكاملها الاقتصادي، وتأكيد كرامة المواطن وتفعيل دوره في تحقيق الإصلاح المنشود، وفي اختيار حكامه وحسابهم عن واجبهم في أداء الأمانات إلى أهلها، والحكم فيهم بالعدل، وفي أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، فيما يؤدي إلى علو قدرها وأداء رسالتها.

إليكم أهدي هذه الرسالة

لجنة المناقشة
والحكم علي الرسالة

مسلسل	الاسم	الوظيفة	
1	الأستاذ الدكتور/ يوسف قاسم	أستاذ الشريعة – كلية الحقوق – جامعة القاهرة	رئيساً ومشرفاً
2	الأستاذ الدكتور/ محمد نجيب عوضين	أستاذ الشريعة ووكيل كلية الحقوق – جامعة القاهرة	عضواً
3	الأستاذ الدكتور/ محمد سليم العوا	أستاذ القانون الجنائي – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق	عضواً

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾

[آل عمران: 110]

﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾

[آل عمران: 104]

عن رسول الله ﷺ قال: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان". (صحيح مسلم 69/1)

مقدمة

المقدمة

الحمد لله الذي أتم على البشرية بالإسلام نعمته، وكرم الإنسان واستخلفه، وجعل من شرعته ومنهاجه ضماناً لحقه وحريته، وأوجب على الأمة الحسبة على ذوي السلطان والجاه؛ محاربةً للفساد في الأرض والطغيان.

والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ أول من احتسب على المنكر في أمته، ونهى الحاكم عن ظلم رعيته، وحرم الفساد والغش في ملته.

*** تمهيد للموضوع:**

يجد الباحث نفسه في موضوع عنوانه **"الاحتساب على ذوي الجاه والسلطان"**، يقف وجهاً لوجه أمام علاقة محفوفة بالمخاطر منذ زمن سحيق بين الحاكم والمحكومين. ومعادلة أزلية الصعوبة بين العدل الذي يطلب من الأول والطاعة التي تطلب من الآخرين. وهي حقوق والتزامات متقابلة حددها القرآن الكريم في آيتين متقابلتين دلالة على الارتباط العضوي والقانوني بين طرفي المعادلة في قوله تعالى مخاطباً الحاكمين: **{إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً}**([1]) ثم يتبعها بخطابه إلى المحكومين **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ}**([2])، وفي ترابط الآيتين ما ينبئ بأن طاعة المحكومين وأولى الأمر من الأمة إنما تكون للحاكم العدل، الذي يؤدي ما ألزمه الشارع به من أداء الأمانات إلى أهلها والعدل في الحكم، لا ولاة الجور الذين لا يؤدون ما أمروا به، ثم يحيلهم إلى المرجع في الخلاف الذي في الآية السابقة: **{فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً}**([3]). فهي إذن واجبات وحقوق متبادلة ومتوازنة. ومتكاملة، أقرتها شريعة الإسلام.

([1]) النساء: 58.

([2]) النساء: 59.

([3]) النساء: 59.

الفهرس

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	
* تمهيد للموضوع	1
* موضوع الدراسة	4
* مجال الدراسة	4
* أهمية الدراسة	4
* صعوبات الدراسة	6
– تعدد مجالات البحث	6
–دور الحسبة الرقابي.....	6
–الدراسة المقارنة.....	7
– تشتت المادة العلمية.....	12
* إشكالية الدراسة.....	12
* منهج الدراسة.....	15
* خطة الدراسة.....	18
الفصل التمهيدي	
قضايا ومفاهيم أساسية في الحسبة	
المبحث الأول: حق مقاومة جور الحاكم والغلو في فهم الدين	**26-23**
1/1: حق مقاومة جور الحاكم	23
2/1: الغلو في فهم الدين	25
المبحث الثاني: المصطلح الفقهي وغموض مصطلح "التغيير باليد"..	**36-27**
1/2: المصطلح الفقهي	27
2/2: أصل جماعة أهل الحل والعقد في القرآن	28

3/2: غموض مصطلح "التغيير باليد" 35
المبحث الثالث: دستورية الحسبة **37-38**
المبحث الرابع: نظام الحسبة والحسبة اليوم **39-44**
1/4: نظام الحسبة 39
2/4: الحسبة اليوم 41
المبحث الخامس: الدراسات السابقة والمقارنة والحديثة وتميز دراستنا عنهم **45-85**
1/5: الدراسات السابقة 45
2/5: الدراسات المقارنة 77
3/5: الدراسات الحديثة 77
4/5: تميز دراستنا 79

الباب الأول

الاحتساب وأحكامه والأنظمة المشابه له في التشريع الوضعي

الفصل الأول

معنى الحسبة وسندها الشرعي ووظائفها

المبحث الأول: معني الحسبة **87-93**
1/1: الحسبة في اللغة 87
2/1: الحسبة في الاصطلاح 89
3/1: تعدد أوصاف الحسبة عند العلماء 92
المبحث الثاني: سند الحسبة من الشرع **94-102**
1/2: أدلة القرآن الكريم على وجوبها 94
2/2: دلالة السنة 97
3/2: دلالة الإجماع..... 101
المبحث الثالث: وظائف الحسبة **103-108**

1/3: الوظيفة القضائية للحسبة 103
2/3: الوظيفة السياسية للحسبة 104

الفصل الثاني

أحكام الحسبة

تمهيد 109
المبحث الأول: صفة واجب الحسبة 113-116
1/1: أحوال الحسبة من حيث وجوبها بالنسبة للمتطوع بها.... 113
2/1: طبيعة الحسبة ومكانتها..... 115
المبحث الثاني: فرضية الحسبة..... 117-134
1/2: الحسبة فرض كفاية على المسلمين عامة..... 117
2/2: أفضلية فرض الكفاية على فرض العين..... 124
3/2: كونها فريضة من حيث هي، لا بالنظر إلى متعلقها..... 128
المبحث الثالث: شروط الحسبة 129-134
1/3: معيار التوقع للمكروه 129
2/3: المكروه الحدي أو جسامة المكروه المتوقع وأثرها في وجوب الحسبة 129
3/3: بين خطأ السكوت عن الحسبة والخوض فيها بغير علم ونظر 133

الفصل الثالث

علاقة الحسبة بغيرها من الولايات

المبحث الأول: الفرق بين الحسبة والقضاء 137-139
1/1: ولاية القضاء 137
2/1: وجوه الاتفاق بين القضاء والحسبة 137

3/1: وجوه الافتراق بين القضاء والحسبة..... 138
المبحث الثاني: الفرق بين الحسبة والمظالم 144-140
1/2: ولاية المظالم 140
2/2: الشبه الجامع بين الحسبة والمظالم 143
3/2: الفرق بين الحسبة والمظالم 143
المبحث الثالث: ديوان المظالم والقضاء 149-145
المبحث الرابع: الحسبة وعلاقتها بالشرطة 155-150

الفصل الرابع

الحسبة كنظام اتهام والأنظمة المشابهة في التشريع الوضعي

تمهيد 156
المبحث الأول: الأنظمة المختلفة للاتهام 160-158
1/1: أنظمة الاتهام 158
2/1: أنظمة الاتهام عند الفقهاء..... 159
المبحث الثاني: التشريعات القديمة والمعاصرة وموقعها من أنظمة الاتهام 163-161
1/2: التشريعات القديمة..... 161
2/2: التشريعات الحديثة والمعاصرة..... 163
المبحث الثالث:مقارنة بين النظام الإنجليزي في الاتهام ونظام الحسبة في الإسلام 166-164
1/3: النظام الإنجليزي في الاتهام 164
2/3: أوجه التشابه بين نظام الاتهام في النظام الإنجليزي والحسبة 165
المبحث الرابع: نظام الاتهام في التشريع الفرنسي المصرى..... 175-167
1/4: التشريع الفرنسى..... 167

2/4: التشريع المصرى 168
المبحث الخامس: الحسبة والدفاع الشرعي 177-176

الباب الثاني

الدولة والحكم والحسبة

الفصل الأول

المحتسب عليهم أو ذوو السلطان والجاه

المبحث الأول: من هم ذوو السلطان؟ ومن هم ذوو الجاه؟ وما هو معيار التفرقة بينهما؟ 181-180
1/1: ذوو السلطان..... 180
2/1: ذوو الجاه 181
3/1: معيار التفرقة بينهما 181
المبحث الثاني: العلاقة بين جور ذوي السلطان وبين فساد ذوي الجاه 186-182
المبحث الثالث: أثر اجتماع آفتي الجور والفساد على الرعية 189-187
المبحث الرابع: نظام الحسبة بين الاحتساب على الأفراد وعلـــى ذوي السلطان 199-190
المبحث الخامس: العلاقة بين نظام الحسبة على ذوي السلطان ونظام الحكم في الإسلام..... 203-200
1/5: وظيفة الحكومة الإسلامية 200
2/5: مكانة الحسبة على ذوي السلطان من الحكومة..... 201
المبحث السادس: تأمين الحكم ضد الجور والفساد 209-204

الفصل الثاني

وضع الحسبة من الأنظمة السياسية الوطنية

المبحث الأول: وجوب الحسبة في كل زمان ومكان..... 212-211

المبحث الثاني: مدى شرعية أنظمة الحكم القائمة في الدول الإسلامية ونظرية الضرورة 220-213
المبحث الثالث: وجوب الحسبة على ذوي السلطان في ظل أنظمة الحكم القائمة 230-221

الفصل الثالث

الحسبة في الشريعة الإسلامية والتشريع الوضعى

المبحث الأول: مدى إمكان التقاء التشريع الوضعي بالشرعية الإسلامية..... 250-232
1/1: الحسبة ونظام المفوض البرلماني (الأمبودسمان)..... 236
2/1: الحسبة ونظام المدعي العام 240
المبحث الثاني: الحسبة والمشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية.... 258-251

الفصل الرابع

مدى علاقة مبدأ الفصل بين السلطات بالحسبة على ذوي السلطان

المبحث الأول: مدى علاقة مبدأ الفصل بين السلطات بالحسبة على ذوي السلطان..... 267-260
المبحث الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات من منظور إسلامي... 268
المبحث الثالث: أثر انهيار مبدأ الفصل بين السلطات على نظامي الحكم والحسبة..... 279-273
المبحث الرابع: موقف الأنظمة السياسية من مبدأ الفصل بين السلطات..... 281-280
المبحث الخامس: تأثير مبدأ الفصل بين السلطات على موقف الدول الدكتاتورية من الحسبة على ذوي السلطان..... 283-282
المبحث السادس: نطاق الحسبة على ذوي السلطان في الديمقراطيات..... 286-284

الباب الثالث

الحسبة والأنظمة السياسية المعاصرة

الفصل الأول

المقصود الاحتسابي للأنظمة السياسية الديمقراطية

المبحث الأول: ماهية الديمقراطية والدستور..... 289-287

المبحث الثاني: الأزمة الراهنة للحسبة في ضوء ظاهرة التلفيق بالأنظمة السياسية الديمقراطية..... 292-290

المبحث الثالث: الأهمية الدينية والسياسية للمقصود الاحتسابي في الأنظمة السياسية المعاصرة..... 296-293

الفصل الثاني

الحسبة في نظام الجمهورية الرئاسي

المبحث الأول: التعريف بنظام الجمهورية الرئاسي..... 301-297

المبحث الثاني: الحسبة في نظام الجمهورية الرئاسي..... 309-302

المبحث الثالث: نظام الجمهورية الرئاسي من منظور إسلامي..... 315-310

الفصل الثالث

الحسبة في النظام السياسي النيابي (البرلماني)

المبحث الأول: التعريف بالنظام البرلماني..... 321-316

المبحث الثاني: صور الحسبة في النظام البرلماني 325-322

المبحث الثالث: الحسبة في النظام السياسي الفرنسي المعاصر 330-326

الفصل الرابع

تقويم نظام الحسبة

المبحث الأول: موقف نظام الحسبة من الأنظمة السياسة الديمقراطية..... 327-331

المبحث الثـــاني: الأنظمـــة الـــسياسية الديمقراطيـــة مـــن منظـــور إسلامي..... 357-348
المبحث الثالث: معيار التمييز بين أنظمة الحكم الصالحة..... 361-358
المبحـــث الرابـــع: التجـــذر الأصـــولي لنظـــام الحـــسبة علـــى ذوي السلطان..... 366-362
المبحث الخامس: تدويل الحسبة وعولمتها..... 377-367
1/5:عالمية الشريعة..... 367
2/5: الحسبة وعولمتها 372
النتائج والتوصيات..... 378
المراجع..... 383
الفهرس..... 406